مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية
pISSN 2716-9391 / eISSN 2773-3971
المجلد: (8) العدد: (2) ديسمبر 2024
ص ص : 24 -43
DOI: https://doi.org/10.34118/ajsssr.v8i2.4090

# دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي
# ( بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي)
# The role of internal audit in evaluating financial performance

رحاب قريب الله الإمام فضل الله* جامعة كرري، (السودان)، rehabgreb@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/15؛ تاريخ القبول: 2024/12/15؛ تاريخ النشر: 31/ 2024/12

**ملخص:**

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المراجع الداخلي على الأدلة التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية، التعرف على أثر الأداء المالي على الامتيازات التي يقوم بها المراجع الداخلي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانه صممت لهذه الغرض. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تسعي المراجعة الداخلية لمعالجة البيانات من خلال تحديد مركزها المالي، المراجعة الداخلية تحدد مدى سلامة المركز المالي وصحته. ومن أهم توصيات الدراسة: التأهيل العلمي والعمل المستمر للمحاسبين والمراجعين الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق على أحدث النظم والوسائل التكنولوجية المتقدمة من رفع مهارتهم وزيادة خبراتهم العملية والعملية.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الداخلية، تقويم الأداء المالي، الرقابة الداخلية، المراجع الداخلي.

## Abstract:

The study dealt with the role of internal audit in evaluating performance. The study aimed to identify the extent to which the internal auditor relies on the evidence provided by the internal control system, and to identify the impact of financial performance on the privileges exercised by the internal auditor. The study followed the descriptive and analytical approach, and primary data was collected using a questionnaire designed for this purpose. The study reached a number of results, the most important of which are: Internal audit seeks to process data by determining its financial position. Internal audit determines the safety and health of the financial position. Among the most important recommendations of the study: academic qualification and continuous work for accountants and auditors practicing the profession of

* المؤلف المرسل: د. رحاب قريب الله الإمام فضل الله : rehabgreb@gmail.com

accounting and auditing on the latest systems and advanced technological means to raise their skills and increase their practical and practical experience.

**Keywords:** internal audit; evaluating financial performance; Internal control; Internal auditor.

## 1. المقدمة:

يعتبر نظام المراجعة الداخلية وسيلة تستخدمها إدارة المشروع في وضع الخطط والسياسات للتحقيق مع مدي إتباع وتنفيذ الإجراءات والطرق التي أعدها المشروع لحماية موجوداته من السرقة والاختلاس والضياع والتأكد من مدي التزام الإدارة بالسياسات المتبعة لسير عمليات المشروع ومع أتساع حجم المشروعات وضرورة وجود ضوابط لضمان جودة البيانات والمعلومات التي تعتبر أساساً لاتخاذ القرار والكفاءة التي يتطلبها النظام. أهتم العديد من الباحثين والكتاب بمفهوم الأداء المالي باعتباره أداة فعالة ومميزة تُسهم في قياس فعالية وكفاءة الإدارة، إذ يمكن قياس نجاح شركة من خلال أدائها المالي، وذلك من خلال استعمال المؤشرات المالية المناسبة التي تُساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها، ومقارنة النتائج مع الخطط والإستراتيجيات الموضوعة، بغية تحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة.

### 1.1مشكلة الدراسة:

إن ضعف نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى خلل كبير فضلاً عن ضياع وفساد ممتلكات المنشأة والتي هي أساس المشروع والقضاء عليها يعني القضاء على المشروع وبالتالي القضاء علي بنيات أساسية بطريقة علمية سليمة وتتبلور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي ؟ و تفرع من التسأول الرئيسي التساؤلات التالية:

-هل هنالك علاقة بين استقلالية المراجع الداخلي وجودة الأداء المالي؟

-هل هنالك علاقة بين تطبيق معايير المراجعة وجودة الأداء المالي؟

### 2.1 أهداف الدراسة:

-التعرف على مدى اعتماد المراجع الداخلي على الأدلة التي يوفرها نظام الرقابة الداخلية.

-التعرف على أثر فعالية الرقابة الداخلية على الامتيازات التي يقوم بها المراجع الداخلي.

-التعرف على الطرق التي يستخدمها المراجع الداخلي لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

**3.1 فرضيات الدراسة:**

-هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع الداخلي وجودة الأداء المالي
-هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة وجودة الأداء المالي.

**4.1 أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في إثراء المكتبات العلمية وزيادة الجانب النظري للتضخم من الناحية العلمية بينما من الناحية العملية القيام بمراقبة شاملة كاملة مما دفع بالمراجعين إلى استخدام أسلوب الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

**5.1 منهج الدراسة:**

اتبعت الدراسة المنهج والمنهج الوصفي التحليلي فى الدراسة الميدانية، تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبانه صممت لهذه الغرض.

**6.1 الدراسات السابقة:**

**دراسة محمود علي الطيب (2015م):**

تكمن مشكلة البحث في ضعف المراجعة الداخلية لمتابعة ومراقبة الأداء خاصة في المنشاة الحكومية تؤدي إلي ضياع وفساد الممتلكات لها مما يعني القضاء علي أساس المشروع كما يزيد من الأعباء الملقاة علي المراجع الخارجي ويزيد من الجهود التي يقوم بها للتوصل إلي نتائج بما تكون غير صحيحة كما أصاغ مشكله البحث في محاوله الإجابة علي الأسئلة هل توجد وحدات للمراجعة الداخلية في جميع المؤسسات الحكومية، ما هو الدور والهدف الذي يجب أن تحققها المراجعة الداخلية في منشاة حكوميه، كما تناولت الدراسة الفرضيات أن نظام المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية غير فعال، كما لا تحقق المراجعة الداخلية في الإدارة العامة لمصلحة الجمارك الأهداف المرجوة منها، كما لا توجد وصف وظيفي واضح لبعض الوظائف الرقابية والإشرافية، وهدفت الدراسة الي التعرف علي الإجراءات والأساليب التي تتبعها المراجعة الداخلية في المؤسسات والأجهزة الحكومية كما تعمل علي تقيم المراجعة الداخلية في المؤسسات والمنشاة الحكومية، كما توصلت إلي انه ليس من مهام الإدارة المراجعة الداخلية لمصلحة الجمارك وضع خطط تحديد الاختصاصات والمسئوليات كما لا توجد ضوابط محدده تحكم تعب ضباط المراجعة في مصلحه الجمارك، وأوصت

بالمحافظة علي الاستقلال إدارة المراجعة الداخلية كما أوصوا بمراعاة المزيد من الدقة عند إعداد التقارير المرفوعة للإدارة العليا.

**دراسة احمد حسن احمد عربي( 2016م)**.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأداء المالي بالصندوق القومي للتامين الاجتماعي يحتاج إلي مراجعة وذلك من حيث ضبط وترشيد الإنفاق والاستقلال الأمثل للموارد المتاحة دفعا لتطوير الأداء المالي بالصندوق والمحافظة علي الأمن الاجتماعي وذلك علي اعتبارات أن الصندوق يقدم خدمه اجتماعيه إلي شريحة عريضة من المجتمع ،وهدفت الدراسة إلي معرفه مدي كفاءة وفاعليه نظام المراجعة الداخلية المتبع في الرقابة علي الأداء المالي, وأيضا تحديد أهمية تدريب الكادر البشري وإبراز دوره في ضبط وتطوير الأداء المالي ,كما عملت علي تحديد مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي، توصلت الدراسة إلي أن اهتمام إدارة المراجعة الداخلية بالصندوق بالتقارير الواردة إليها من الإدارات والأقسام المختلفة يساهم بشكل فعال في معالجة أوجه القصور وتطوير الأداء بالإدارات المختلفة وكما أن تفهم الإدارة العليا بالصندوق للدور الرقابي علي الأداء المالي، وأوصت الدراسة بالدور الرقابي الهام الذي تقوم المراجعة الداخلية وذلك عن طريق العمل علي تنفيذ ملاحظاتها,ووضع الخطط التدريبية اللازمة للمراجعين الداخليين في كافة مستوياتهم الوظيفية لمواكبة التطورات وتحسين الأداء.

**دراسة عبد الجبار(2018م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في مؤهلات الضعف في أنظمة المراجعة الداخلية الناتجة عن عدم تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المراجعة الداخلية وعدم تطبيق اللوائح والمنشورات الصادرة من وزارة المالية كل هذه الأسباب تؤثر على كفاءة، فرضيات الدراسة في تطبيق اللوائح والمنشورات في المنظمة لعمل الرقابة الداخلية للهيئة قد يؤدي إلى زيادة كفاءة وكفاية نظام المراجعة الداخلية، كفاءة وكفاية نظام المراجعة الداخلية يحافظ على إستمراية المنشأة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ضعف تأهيل الكوادر العاملة بالرقابة الداخلية يؤثر على الأداء كفاءة وكفاية نظام المراجعة الداخلية يحافظ على استمرارية المنشأة، وجود اللوائح و المنشورات المنتظمة لعمل الرقابة الداخلية يؤدي إلى زيادة كفاءة المراجعة الداخلية.وأوصت بتدريب الكوادر العاملة بالرقابة الداخلية يجب العمل على كفاءة وكفاية نظم المراجعة الداخلية، يجب الالتزام بتطبيق المنشورات واللوائح من وزارة المالية.

## 2. الإطار النظري:

**1.2 المراجعة الداخلية:**

إن المراجعة ليست فرعاً من فروع المحاسبة كما نطق البعض ولكن نظام مشتمل بذاته وتعتمد اعتماداً كلياً على نتائج عمليات المحاسبة فالمحاسبة هي مجموعة من النظريات والمبادئ والإجراءات والطرق التي تعني لتسجيل بتبويب وتوصيل البيانات المالية والتي يكون لها التأثير المباشر على المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية، بينما المراجعة هي (مجموعة من النظريات والمبادئ والإجراءات التي تعني بفحص واختيار البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات وذلك بهدف التأكد من صحتها ودرجة الاعتماد عليها( عبد المنعم، 2003).

**1.1.2مفهوم المراجعة:**

إن المفهوم العام للمراجعة هو فحص الحسابات للتأكد من صحتها أو هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات بشكل يعطي الصورة الصحيحة والصادقة للمنشأة، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدي دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية الفترة الزمنية المعلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة ( احمد نور، 2006). ويقصد بالمراجعةالبيانات أو الأرقام أو السجلات بقصد التحقيق من صحتها عند المراجعة وفي معنى معين أصطلح عملية المحاسبة فيفسر بها الفحص الاقتصادي للمنظمة والأنظمة المرجعية الداخلية والبيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة(ثناء علي، 2008). ويذهب فريق أخر إلى تعريف المراجعة بأنها إدارة أو وظيفة فحص وتدقيق الحسابات والمستندات الخاصة بالوحدات المحاسبية في مجال نشاطها أو سلكها القانوني والتحقيق من التزام إدارة الوحدة والعاملين بها بكافة النظم واللوائح والقوانين والمنظمة لنشاط المشروع(محمد سعيد، 2004).

**2.1.2أهداف المراجعة الداخلية:**

تهدف المراجعة الداخلية بصفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث و تتلخص هذه الأهداف في الأتي(عبد الوهاب، 2005).

- التحقيق من أن الموارد التي حصلت وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد والمعمول بها والكشف عن إي مخالفة أو تقصير.
- التحقيق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقدر له والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة للأغراض المخصص لها دون إسراف والكشف عما يقع في هذا الصدد من المخالفات.

- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعية وتقييم الأداء في الوحدات والتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعية ولمعرفة نتائج العمال على مدى تحقيق الوحدات لأهدافها المرسومة والكشف عن ما يحدث من انحرافات قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك لاتخاذ الإجراءات الصحيحة واللازمة والتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء.

- التأكد من سلامة القوانين واللوائح المالية والتحقيق من مدى كفاية ملائمتها واكتشاف نقطة الضعف فيها واقتراح وسائل العلاج التي تكفل شكل إيراداتها ونفقاتها وإحكام المراجعة عليها دون تشدد في الإجراءات أو سبب يؤدي إلى كثرة وقوع حوادث الاختلاسات.

**3.1.2 أنواع المراجعة الداخلية:**

**-حسب توقيت المراجعة:** مراجعة داخلية ومراجعة الإدارة العليا على النتائج الكلية ومراجعة الإدارة العامة لكل مستوى يقوم بها المديرين وقد ساهمت في ذلك أجهزة المراجعة.

**-مراجعة خارجية:**هي التي تتبع لها جهة خارجية مثل المراجعين الخارجين (عمر، 1996).

**-حسب طبيعة العمل:** مراجعة سلبية تعتمد على التخويف التفتيش ومراجعة ايجابية سلوكية تعمل على مساعدة الإدارة على تحقيق النتائج المطلوبة وتحسين وتطور الأداء.

**-من حيث نطاق المراجعة:** مراجعة إجمالية أو شاملة ومراجعة تفصيلية وجزئية على النتائج.

**-من حيث حالات المراجعة:** مراجعة على الإنتاج و مراجعة على التسويق ومراجعة مالية.

**-المراجعة من وجه النظر المحاسبية والاقتصادية:** وهي المراجعة على المستندات والمجلات والدفاتر المالية وقد اهتمت هذه المراجعة بحيث هي صحة التصرف المالي حيث ان صحة المستند يعني الضرورة بسلامة التصرف المالي.(خالد،2004).

**-المراجعة الإدارية:**هي تلك العمليات التي تصب في الأداء الجاري و تقود إلى أهداف معينة محلية مسبقاً فالمراجعة الداخلية تنقسم إلى المراجعة التصميمية: هي أساس المراجعة في المشروع وهي مجهود داخلي يعبر عنه بالهيكل التصميمي للمشروع والعلاقات من الأقسام ويصف هذا الهيكل القنوات التي تعمل على تحقيق أهداف المشروع بانسياب العمل من خلال هذه القنوات واعتراف الإدارة بأهمية المراجعة الداخلية وأصبحت المراجعة الداخلية الأداء لتحقيق المراجعة وخدمتها كما أن هناك خدمات وقائية من حيث التأكد من وجود الحماية الكافية لأصول والسياسات الإدارية عند التطبيق والخدمات الإنشائية ويطمئن وجودها وفاعليتها للإدارة نحو البيانات والمعلومات المقدمة إليها(إبراهيم، 1999).

**2.2 تقويم الأداء المالي:**

**1.2.2مفهوم تقويم الأداء:**

يعتبر مجال تقويم الأداء أحد الركائز الحاكمة المؤثرة على مجالات التطوير والتنمية لمختلف المستويات التخطيطية الخاضعة للتقويم (مستوي الفرد - مستوي المنشأة) فتطوير الفرد وتنمية قدراته لن يأتي إلا من خلال متابعة أدائه الفعلي والتأكد من أستمراريته في تنفيذ حجم الأعمال والواجبات والمهام المسندة إليه بشكل متطور (نبيل، 2005)، أيضاً عرف تقويم الأداء بأنه تعبير عن تقويم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية في العادة(احمد محمد، 2002)، كما عرف تقويم الأداء (بأنه قياس الأداء الفعلي مع أودي من عمل ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوبة تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية مما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء)( توفيق، 2007).

**2.2.2 أسس تقويم الأداء:**

يمكن أن يتم تقييم الأداء على أساس أداء المنشأة في الماضي أو علي أساس أداء الغير في الظروف المماثلة، أو علي أساس معايير وتقديرات يتم وضعها مقدماً منها(خيري 2007): ويهدف تقييم الأداء على أساس أداء المنشأة في الماضي إلي التعرف على مدي تحسين أو انخفاض الأداء عما كان عليه وعلى الرغم من سهولة تطبيق هذا الأساس نظراً لتوافر وسهولة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء إلا أن هذا الأساس يعتريه الكثير من أوجه القصور ويعتبر غير كافي لأغراض تقييم الأداء للأسباب التالية:(محمود محمد، 2011).

- احتمال اشتمال الفترة أو الفترات السابقة على بعض الأخطاء أو أوجه الإسراف أو الضياع مما يؤدي إلي صعوبة التعرف عليها ومعرفة أسبابها والعمل على تلافيها.
- احتمال اختلاف التبويب المحاسبي من فترة لآخري .
- التأخر في اكتشاف الأخطاء أو الإسراف بسبب ضرورة الانتظار حتى انتهاء الفترة (حمزة، 2000).

**3.2.2أهمية تقويم الأداء:**

تعتبر عملية تقويم أداء الأفراد العاملين من العمليات الهامة التي توليها إدارة الموارد البشرية الحديثة اهتمامها في إطار وضع نظام متكامل لتنمية مجتمع العمل داخل المنشأة الاقتصادية المختلفة.(السعيد عرفان، 2002). وتتجلي أهمية برنامج تقويم الأداء في هدفه الأساسي الذي تسعي إدارة المنشاة لتحقيقه والذي يتمثل في التأكد من نوافذ كل العوامل الرئيسية المساعدة للفرد العامل الذي يسند إليه مسئولية تنفيذ وأداء مهام معينة مرتبطة بوظيفته.(ابو الفتوح، 1994).

**4.2.2مقاييس الأداء المالي:**

تعد المعلومات المالية من أكثر مصادر المعلومات توفراً للمنشآت وأن توفير هذه المعلومات يعد من الشروط الواردة والقوانين التي تضعها الحكومة التي تؤكد على ضرورة كشف المنشأة من معلومات وخصوصاً تلك المعلومات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر ويمكن توضيح المؤشرات التي استخدمت في قياس الأداء في المنشأة المالية والمصرفية في الأتي(منصور حامد، 1994):

- معدل النمو المختلف للبنك في حجم التسهيلات المصرفية كالودائع والقروض والموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات وغيره.
- معدل الانخفاض في معدل التكاليف للعمليات المصرفية.
- تعدد وتنوع الخدمات المصرفية وحجم الاستثمار.
- صافي الربح إلي مجمل القروض الممنوحة.
- صافي الربح إلي مجموع الودائع(حسن، 1996).
- معدل النمو المنخفض في مجالات الربحية والأوراق المالية.

## 3. الدراسة الميدانية :

**1.3 إجراءات الدراسة الميدانية:**

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على مؤشرات عن دور المراجعة الداخلية في التقويم المالي دراسة تطبيقية على بنك امدرمان الوطني، من خلال استطلاع أراء الأطراف ذات العلاقة بموضوع البحث.

**أولاً: مجتمع الدراسة:**

حدد الباحث مجتمع الدراسة كمصدر للحصول على البيانات ويعني جميع المفردات التي يسعى الباحث أن يُعمم عليها نتائج مشكلة الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في عدد من مدراء الإدارات والموظفين ببنك امدرمان الوطني، وتم تقدير عينة بعدد (30) فرداً.

**ثانياً: عينة الدراسة:**

قامت الباحثة بإختيار عينة الدراسة بحيث تشمل الأطراف المعنية والمهتمة بموضوع الدراسة وبما يتوافر لها من الخبرة العلمية والعملية، تم تحليل العينة عبر برنامج spss الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (من خلال عينة طبقية عشوائية). عيه قامت الباحثة بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على الفئات المستهدفة المطلوبة تم استردادها كاملة بنسبة (100%).

**ثالثاً: أداة الدراسة:**

اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين :

**القسم الأول:** تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع، العمر، المؤهل العلمى، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة.

**القسم الثاني:** يتضمن عبارات الاستبيان على عدد (15) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات ( أوافق بشدة، أوافق، لا أدري، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة.

**رابعاً: الثبات والصدق الإحصائي:**

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

**معامل الثبات:**

باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (الإصدارة 11.5) تمكن الباحثة من (بيانات العينة الاستطلاعية) معرفة معامل الثبات بطريقة (ألفاكرونباك) المكونة من (12)

بنداً، حيث **معامل الثبات للإستبانة(0.8541)**، وهي قيمة كبيرة نسبياً تدل على تمتع الاستبانة بدرجات جيدة جداً من الثبات في مجتمع الدراسة الحالية.

**جدول رقم (1): تحليل بيانات العمر**

| البيان | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| 39-25 | 3 | %10 |
| 49 – 40 | 15 | %50 |
| 50 - 59 سنة | 11 | %36 |
| 60 سنة فأكثر | 1 | %4 |
| **المجموع** | **30** | **%100** |

**المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الاستبانة 2024م**

من خلال الجدول (1) تبين أن أكثر الفئة العمرية هي 40 -49 بنسبة 50% ويليهم الفئة العمرية ما بين 50 -59 بنسبة 36% ويليهم 25-39 بنسبة 10% وأقل فئة من المبحوثين 50 سنة فأكثر بنسبة 4% .

**جدول رقم (2): المؤهل العلمي**

| البيان | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 15 | %50 |
| دبلوم عالي | 4 | %13 |
| ماجستير | 6 | %20 |
| دكتوراه | 5 | %17 |
| المجموع | 30 | %100 |

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الاستبانة،2024م

من خلال الجدول (2) المؤهل العلمي نجد أن أغلب المبحوثين من حملة البكالوريوس بنسبة 50% ، ويليهم حملة الماجستير بنسبة 20% ، ويليهم حملة الدكتوراه بنسبة 17% وأقل فئة من المبحوثين الدبلوم العالي بنسبة 13% .

**جدول رقم (3): المسمى الوظيفي**

| البيان | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| مدير فرع | 5 | %17 |
| رئيس قسم | 6 | %20 |
| مراجع | 3 | %10 |
| موظف | 16 | %53 |
| المجموع | 30 | %100 |

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الاستبانة 2024م

من خلال الجدول (3) المسمي الوفي نجد أغلب المبحوثينموظفين بنسبة 53% ويليهم رئيس قسم بنسبة 20% ويليهم مدراء الفروع بنسبة 17% ثم أ وأقل فئة من المبحوثين المراجعين بنسبة 10% .

**جدول رقم (4): التخصص العلمي**

| البيان | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| محاسبة | 16 | %53 |
| نظم معلومات محاسبية | 3 | %11 |

| | | |
|---|---|---|
| إدارة أعمال | 7 | %23 |
| إقتصاد | 2 | %7 |
| أخري | 2 | %6 |
| المجموع | 30 | %100 |

**المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الاستبانة 2024م**

من خلال الجدول (4) التخصص العلمي نجد أغلب المبحوثين تخصصهم محاسبة بنسبة 53% ويليهم إدارة أعمال بنسبة 23% ثم نظم معلومات محاسبية بنسبة 11% ثم اقتصاد بنسبة 7% ثم تأمين وأخري بنسبة 6%.

**جدول رقم (5): المؤهل المهني**

| البيان | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| زمالة المحاسبيين القانونين السودانيين | 5 | %17 |
| زمالة المحاسبيين القانونين العربية | 2 | %7 |
| زمالة المحاسبيين القانونين البريطانية | 3 | %10 |
| زمالة المحاسبيين القانونين الأمريكية | 3 | %10 |
| لا يوجد زمالة | 7 | %23 |
| أخري | 10 | %33 |
| المجموع | 30 | %100 |

**المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الاستبانة 2024م**

من خلال الجدول (5) المؤهل المهني نجد أعلي نسبة هم أخري بنسبة 33%، ويليهم لا يوجد زمالة بنسبة 23% ثم الزمالة السودانية بنسبة 17% ويليهم الزمالة البريطانية والزمالة الأمريكية بنسبة 10% واقل فئة الزمالة العربية بنسبة 7%

**جدول رقم (6): عدد سنوات الخبرة**

| البيان | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| اقل من 5 سنوات | 7 | %23 |
| من 5 وأقل10 سنوات | 7 | %23 |
| من 10 وأقل من 15 | 7 | %23 |
| 15 وأقل من 20 | 5 | %17 |
| 20 فأكثر | 4 | %14 |
| المجموع | 30 | %100 |

**المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الاستبانة 2024م**

من خلال الجدول (6) سنوات الخبرة نجد أن أغلب المبحوثين سنوات خبرتهم بنسب متساوية وهم أقل من 5 سنوات ، ومن 5 – 10 سنوات ومن 10- 15 سنة بنسبة 23% ويليهم 15 وأقل من 20 بنسبة 17% وأقل فئة عمرية من المبحوثين هم أكثر من 20 عاماً بنسبة 14% .

**ثانيا: البيانات الاساسية:**

**الفرضية الأولي:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي:

**أجاب كل أفراد العينة علي أسئلة هذه الفرضية حيث بلغ حجم العينة (30) فرداً:**

1. فيما يخص العبارة الأولي" نظام المراجعة الداخلية الفعال يساعد في تقويم الأداء في بالبنك " تشير النتائج إلي أن معظم أفراد العينة موافقين بنسبة 73% ولا رأي بنسبة 17% والغير موافقين بنسبة 10%.
2. فيما يخص العبارة الثانية " كفاءة نظام المراجعة الداخلية تؤثر مباشرة في الأداء المالي بالبنك" نسبة الإجابة باوافق 67% ولا رأي 23% والذين لا يوافقون 10%
3. فيما يخص العبارة الثالثة " المراجع الداخلي يزيد من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية " تشير النتائج إلي إن أفراد العينة موافقين بنسبة 66% ولا رأي بنسبة 20% وغير موافقين بنسبة 14%.
4. فيما يخص العبارة الرابعة" " الالتزام بضوابط وإجراءات المراجعة الداخلية يؤدي إلي التأكد من إتباع السياسات التي رسمها البنك" تشير النتائج إلي أن أفراد العينة موافقين بنسبة 66% ولا رأي بنسبة 17% وغير موافقين بنسبة 17%.
5. فيما يخص العبارة الخامسة " يساعد تقويم الأداء المالي بالبنك في تطوير أداء المنشأة ككل " تشير النتائج إلي أن معظم أفراد العينة موافقين بنسبة 83% ولا رأي بنسبة 14% والغير موافقين بنسبة 3%.

**الفرضية الثانية:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المراجعة الداخلية وجودة المعلومات:

**أجاب كل أفراد العينة علي أسئلة هذه الفرضية حيث بلغ حجم العينة (30) فرد:**

1. فيما يخص العبارة الأولي " المراجع الداخلي يتبع إدارياً لمجلس الإدارة مما يحسن جودة الأداء المالي" نسبة الإجابة باوافق 73% ولا رأي 20% والغير موافقين بنسبة 7%.
2. فيما يخص العبارة الثانية " يكون لدي المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة" نسبة الإجابة باوافق 60% ولا رأي 17% والغير موافقين بنسبة 10%
3. فيما يخص العبارة الثالثة " يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداء مهمة الفحص وإعداد التقدير " تشير النتائج إلي إن أفراد العينة موافقين بنسبة 76% ولا رأي بنسبة 20 % وغير موافقين بنسبة 7%

4. فيما يخص العبارة الرابعة" يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين." تشير النتائج إلي أن أفراد العينة موافقين بنسبة 66% ولا رأي بنسبة 23% والغير موافقين بنسبة 7%
5. فيما يخص العبارة الخامسة" الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي يجب الإقرار بالطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" تشير النتائج إلي أن أفراد العينة موافقين بنسبة 76% ولا رأي بنسبة 7% والغير موافقين بنسبة 17%

**الفرضية الثالثة:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة وجودة الأداء المالي.

**أجاب كل أفراد العينة علي أسئلة هذه الفرضية حيث بلغ حجم العينة (30) فرداً:**

1. فيما يخص العبارة الأولي " تم تعين الموظفين في المراجعة الداخلية من قبل مجلس الإدارة بالبنك وفق المعايير المتبعة " تشير النتائج إلي أن معظم أفراد العينة موافقين بنسبة 93% ولا رأي بنسبة 7% .
2. فيما يخص العبارة الثانية " زاد المراجع الداخلي من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية لتتبعه المعايير المحاسبية الصحيحة " نسبة الإجابة باوافق 83% ولا رأي 17%.
3. فيما يخص العبارة الثالثة " زاد البنك على قدرته التنافسية عبر إتباعه المعايير المحاسبية " تشير النتائج إلي إن أفراد العينة موافقين بنسبة 66% ولا رأي بنسبة 20 % وغير موافقين بنسبة 14%.
4. فيما يخص العبارة الرابعة" ألتزم المراجعين بالبنك بمعايير التأهيل العلمي والعملي" تشير النتائج إلي أن أفراد العينة موافقين بنسبة 66% ولا رأي بنسبة 17% وغير موافقين بنسبة 17%.
5. فيما يخص العبارة الخامسة " ألتزم المراجعين بالبنك بمتطلبات عمليات المراجعة إلتزاماً بمعايرها " تشير النتائج إلي أن معظم أفراد العينة موافقين بنسبة 83% والمحايدين بنسبة 14% والغير موافقين بنسبة 3%.

**2.3عرض فروض الدراسة وتحليلها ومناقشتها:**

**اولاً: إثبات صحة الفرضية الأولي:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي:

**جدول رقم (7) يوضح نتيجة اختبارت للفرضية الأولي**

| المتغير | حجم العينة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المحكية | درجات الحرية | قيمة (ت) | مستوي الدلالة | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المراجعة الداخلية | 30 | 22.6669 | 2.31185 | 0.384 | 59 | 75.817 | 0.000 | دالة إحصائية |

**المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2024م**

**الاستنتاج:** بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن الوسط الحسابي 22.6669 ومستوي الدالة 0.000 وقيمة اختبار (ت) 75.817. إذن النتيجة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي لقد تحقق الفرض كما توقعه الباحث.

**ثانياً: إثبات صحة الفرضية الثانية:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المراجعة الداخلية وجودة المعلومات:

**جدول رقم (8) يوضح نتيجة اختبارت للفرضية الثانية**

| المتغير | حجم العينة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المحكية | درجات الحرية | قيمة (ت) | مستوي الدلالة | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| استقلالية المراجع الداخلي | 30 | 21.44447 | 2.31174 | 0.374 | 52 | 75.817 | 0.000 | دالة إحصائية |

**المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2024م**

**الاستنتاج:** بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن الوسط الحسابي 21.44447 ومستوي الدالة 0.000 وقيمة اختبار (ت) 75.817. إذن النتيجة بين استقلالية المراجع الداخلي وجودة الأداء المالي.

**ثالثاً: إثبات صحة الفرضية الثالثة:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة وجودة الأداء المالي:

**جدول رقم (9) يوضح نتيجة اختبارت للفرضية الثالثة**

| المتغير | حجم العينة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المحكية | درجات الحرية | قيمة (ت) | مستوي الدلالة | الاستنتاج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تطبيق معايير المراجعة | 30 | 23.22217 | 2.1212 | 0.374 | 52 | 72.117 | 0.000 | دالة إحصائية |

**المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2024م**

**الاستنتاج:** بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن الوسط الحسابي 23.22217 ومستوي الدالة 0.000 وقيمة اختبار (ت) 72.117. إذن النتيجة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة وجودة الأداء المالي وقد تم تحقيق الفرضية كما توقعه الباحثة.

## 4. النتائج:

1. تقويم الأداء المالي بالبنك ساعد في تطوير الأداء.
2. ساعد الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي في المهنية للتدقيق الداخلي.
3. تم تعين الموظفين في المراجعة الداخلية من قبل مجلس الإدارة بالبنك وفق المعايير المتبعة.
4. تتبع المراجع الداخلي للمعايير المحاسبية الصحيحة زاد من ثقة المستخدمين بالقوائم المالية.
5. ألتزم المراجعين ببنك أم درمان الوطني بمتطلبات عمليات المراجعة التزاما بمعايرها.
6. تسعي المراجعة الداخلية ببنك أم درمان الوطني لمعالجة البيانات من خلال تحديد مركزها المالي.

## 5. التوصيات:

1. يجب الاهتمام بالتأهيل العلمي والعمل المستمر للمحاسبين والمراجعين الممارسين لمهنة المحاسبة والتدقيق على أحدث النظم والوسائل التكنولوجية المتقدمة من رفع مهارتهم وزيادة خبراتهم العملية والعملية.

2. وضع معايير للرقابة الشرعية تأخذ في اعتبارها منتجات العمل الإلكتروني الحديث ويعد برامج التدريب والتطوير المهني ويجهل هذه المعايير ملزمة لكافة المصارف والمؤسسات.
3. إنشاء إدارات متخصصة ودعمها بالعناصر المؤهلة لإدارة المخاطر وأن يعهد إليها وضع خطط تطوير المنتجات المصرفية وإدارة الأنظمة المطبقة.
4. إيجاد وسائل يمكن أن تساهم في تحسين مهاراتهم وخبراتهم المدققين والمراجعين في تطبيق معايير المراجعة الدولية.
5. توصي الدراسة بمراعاة المزيد من الدقة عند إعداد التقارير المرفوعة للإدارة العليا.
6. تحسين أوضاع المراجعين من حيث المرتبات والملاحظات حتى يتمكنوا من أداء مهامهم الرقابية بموضوعية واستقلاليه تامة.

## 6. المراجع:

1. إبراهيم علي عشماوي، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية ، (القاهرة : إدارة الطباعة الحديثة 1999م).
2. أبو الفتوح علي فضالة، الهياكل التمويلية ( الإسكندرية : دار الكتب العلمية للنشر ، 1994م ).
3. أحمد محمد موسي، مؤشرات تقييم الأداء المالي في قطاع الأعمال (القاهرة : دار النهضة :2002م).
4. السعيد عرفات جمعة ، الأداء المالي للمنظمات الإعمال ( الرياض ، دار المريخ للنشر 2000م )
5. توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء ، (بيروت : دار النهضة العربية ،2007).
6. حسن محمد حسين ، دراسات في المراجعة ، ( القاهرة: الدار الثقافية العربية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ط2 ، 2005م).
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء المالي ( عمان: مؤسسة الوراق، 2000م).
8. خالد أمين عبد الله ، التدقيق والمراجعة في البنوك ، (عمان : دار وائل للنشر، 1998م).
9. خيري عبد الهادي محسن، المحاسبة الإدارية والموازنات، القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، جامعة حلوان كلية التجارة ، 2007م.
10. عبد السميع الدسوقي، أساسيات المراجعة، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2001م).
11. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة شباب الجامعة، 1993م.
12. عبد المنعم محمد عبد المنعم وعسي محمد ابوطبل اساتذه في المحاسبة والمراجعة، المراجعة أصولها العلمية والعملية، ( القاهرة: دار النهضة العربية 2003م).
13. عبد الوهاب نصر علي، أساسيات المراجعة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2010م
14. عبد الوهاب نصر علي ، وآخرون ، المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة وتكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).

15. محمود محمد الطيب، الرقابة الحكومية علي الشركات إنتاج النفط ( الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة ، السودان، 2011م).
16. منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج ، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء( القاهرة : الدارة الجامعية 1994م).
17. نبيل الحسين النجار، مدحت مصطفي راغب، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، الشركة العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، 2005م.
18. محمود علي الطيب"دور المراجعة الداخلية في الرقابة علي المؤسسات الحكومية،"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم والتقانه " 2015م.
19. حمد محمد زين بحث بعنوان " اثر المراجعة الداخلية علي فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير 1436هـ-2015م ، جامعة الزعيم الأزهري.
20. احمد حسين احمد عربي1434-2013م بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير للمحاسبة" دور المراجعة الداخلية في الرقابة علي الأداء المالي" جامعة الزعيم الأزهري.
21. عبد المطلب ابوزيد عثمان،دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات القطاعين العام والخاص السودانية جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير ، 2017م.
22. عبد الجبار حسن عكاشة فضل، دور نظم المراجعة الداخلية الفاعلة في تقويم الرقابة المالية، دراسة حالة هيئة الإمدادات الطبية ، جامعة السودان ، كلية الدراسات التجارية 2018م.